

تكرار الأدوات النحوية وأثره على الوظيفة والمعنى

اعداد

د. سميرة محمد إدريس بن عمور

كلية الآداب - جامعة عمر المختار / البيضاء / ليبيا

Doi: 10.12816/MDAD.2020.68692

القبول : ٢٠١٩ / ١١ / ٣٠

الاستلام : ٢٠١٩ / ١١ / ٧

المستخلص :

تقوم هذه الدراسة ببحث خاص بتكرار الحروف العاملة أو ما يُطلق عليه الأدوات النحوية، وأثر هذا التكرار على الوظيفة النحوية والمعنى الخاص بهذه الأدوات ، من حيث العمل والإهمال ، فلكل أداة نحوية عملٌ وظيفي ودلالة معنوية مرتبطة بها . ومن المعلوم أن ظاهرة التكرار في النحو لها علاقة وثيقة بالتوكيد ، وغالبًا ما يرتبط التوكيد بالزيادة أو يُحمل الزائد على التوكيد ، ويقع التكرار في أقسام الكلمة الثلاثة (الاسم والفعل والحرف)، وقد حاولت الدراسة تتبع الحروف العاملة أو ما يُعرف بـ(الأدوات النحوية) عند تكرارها ، وأثر هذا التكرار على الوظيفة النحوية للأداة والدلالة المرتبطة بها، وقد بدأت الدراسة بتعريف التكرار والأداة النحوية لغة واصطلاحاً ، ثم الحديث عن الأدوات النحوية العاملة التي قد تتكرر وأثر التكرار على العمل والمعنى الدلالي للأداة، ومن هذه: (الإلا) الاستثنائية ، (لا) النافية للجنس، (لا) العاملة عمل ليس، (ما) العاملة عمل ليس ، (لا) الناهية ، مع إيضاح عمل ودلالة كل أداة وشروط عملها والعامل فيها ما أمكن .

الكلمات المفتاحية : العامل في الاستثناء - الإلغاء - الزيادة - التوكيد .

Abstract:

This study conducts a special research on the repetition of working letters , and the effect of this repetition on the grammatical and semantic function of this Tools in terms of work and neglect, for every grammatical tool has a job and a moral significance attached to it. It is well known that the phenomenon of repetition in grammar has a close relationship to affirmation, and assertion is often linked to the increase , and repetition occurs in the three sections of the word (name, verb and letter), and the study

has tried to follow the working letters when Repeat it And the effect of this repetition on the grammatical function of the tool and the associated indication, the study started with a definition of repetition and the grammatical tool language and convention, then talk about working grammatical tools that may be repeated and the effect of repetition on the work and the semantic meaning of the tool, and from these: (except) exceptional, (no) Sexual negation, (no) the worker is a work that is not, (what) the worker is a work that is not, (no) forbidden, with a clarification of the work and the significance of each tool and the conditions of its work and the worker in it as possible.

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد ...

تأتي هذه الدراسة لبحث ظاهرة التكرار الذي يُطلق عليه ابنُ الأثير التكرير، ويعني عنده: " دلالة اللفظ على المعنى مرّدًا "(المثل السائر ، ٢-٣٩٤)، وتبحث في جانب معين من التكرار خاص بتكرار الحروف العاملة أو ما يطلق عليه الأدوات النحوية العاملة في العربية، وهي كثيرة ومتعددة وتتميز بتأثيرها فيما بعدها بتغيير أواخرها، وتعمل فيما بعدها وفق طبيعة معينة، فمنها ما يعمل عملاً واحداً سواء في الاسم: كأدوات الجر، وأدوات الاستثناء، أو في الفعل: كأدوات النصب، وأدوات الجزم، ومنها ما يعمل عملين: ك(إن) وأخواتها، والمشبهات بـ(ليس)، و(لا) النافية للجنس.... وقد تتبع البحث الأدوات النحوية العاملة التي قد تتكرر، وأثر هذا التكرار على الوظيفة النحوية والدلالية لهذه الأدوات، واستهلّت الدراسة بتعريف لمفهوم التكرار ومفهوم الأداة النحوية، ومن هذه الأدوات: (إلا) الاستثنائية – (لا) النافية للجنس – (لا) العاملة عمل ليس – (ما) العاملة عمل ليس – وأخيراً (لا) الناهية.

وتقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يقوم على وصف ظاهرة تكرار الأدوات النحوية العاملة وأثره على عمل ومعنى الأداة، معتمداً على تبين القواعد الخاصة بكل أداة ووصفها وتفسيرها، ثم بيان أثر التكرار على هذه القواعد، وقد حاولت الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات منها:

- متى تكون الأداة عاملة فيما بعدها، ومتى تُلغى؟
- ما معنى إلغاء الأداة العاملة، وما الذي تفيدّه إذا لم تكن عاملة؟

- كيف يُعرب ما بعد الأداة المكررة ؟
الهدف من الدراسة:

من الأسباب التي دفعت بنا إلى دراسة هذا الموضوع ، قول ابن مالك في ألفيته:
والغ إلا ذات توكيدٍ ، كلا تَمَرُّرُ بِهِمُ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا
ثم قوله :

وإن تُكرّر لا لتوكيدٍ فمع تفريغ التأثير بالعامل دع
فأعملت (إلا) تارة وأهملت تارة أخرى ؛ ما دفعنا إلى البحث عن أثر التكرار على
الأدوات العاملة بصفة عامة ، خاصة ارتباط هذه الظاهرة في أذهاننا بالتوكيد ، وغالباً ما
يرتبط التوكيد في النحو بالزيادة ، أو حمل الزائد على التوكيد غالباً ، وإن كان لا زائد
في كلام العرب .

من هنا جاءت فكرة البحث عن أثر التكرار على كل الأدوات النحوية التي قد تتكرر،
وتأثير هذه الإعادة على الأداة ، فقد يلغى عملها وتهمل وتكون زائدة ،ومن ثمَّ يتغير
المعنى الدلالي وتفيد التوكيد ، أو لا تأثير للتكرار على عمل الأداة ، وبالتالي تحتفظ
بمعناها الذي وضعت له.

وقبل الخوض في مسألة التكرار لابد من توضيح وتعريف لبعض المصطلحات الواردة
في البحث كمصطلح التكرار والأداة النحوية.

مفهوم التكرار :

التكرار عبارة عن الإتيان بالشيء مرّة بعد أخرى ، ويكون بتكرار اللفظة
الواحدة لفظاً ومعنى ، وهو ظاهرة من الظواهر الأسلوبية في اللغة العربية ، ومن
الأساليب التعبيرية التي تقوي المعاني وتعمّق الدلالات ، وهو في اللغة: من الكر بمعنى
الرجوع ،وكرّ يكرّ كراً وكروراً وتكراراً : عَطَفَ ، وكرّكره : أعاده مرة أخرى ،
وبمفهومه العام يعني الإعادة والعطف (ابن منظور ،٧- ٦٣٢).

و اصطلاحاً : يتفق المعنى الاصطلاحي مع المعنى اللغوي ، فقد عرفه عبد القاهر
الجرجاني في كتابه التعريفات بأنه " الإتيان بشيء مرة بعد أخرى "(الجرجاني ،
٢٠٠٧، ص١١٣) ، ويعني عند ابن معصوم : "تكرار الكلمة أو اللفظة أكثر من مرة
في سياق واحد، إما للتوكيد أو لزيادة التنبيه أو التهويل أو التعظيم أو للتأذّن بذكر
المكرر" (ابن معصوم ، ١٩٦٩، ٥- ٣٤ ، ٣٥).

ويشكل التكرار ظاهرة عامة في اللغة العربية تشمل الكلمة بأقسامها الثلاثة :
الحرف والاسم والفعل ، ويمتد ليشمل الجملة أو العبارة كاملة ، ويهتم هذا البحث بتكرار
الحرف ، ونعني به ذلك الذي يؤدي معنى مع غيره من الكلمات لا الذي من بنية الكلمة ،
فيقتضي تكرار حروف بعينها في الكلام .

ويعتبر التكرار من أهم صور التوكيد المتعددة في اللغة العربية ، فقد عدّه سيبويه "ضرباً من التوكيد" (سيبويه ، ١٩٧٣ ، ٣ - ٥٠) ، لإيضاح المعنى وتقويته ، ويرى ابن مالك أن توكيد الحرف الذي ليس للجواب ؛ يجب أن يعاد فيه مع الحرف المؤكّد ما اتصل بالمؤكّد نحو: في الدار في الدار زيدٌ ، ولا يجوز : في في الدار زيدٌ ، وتقول : إنّ زيداً إنّ زيداً قائمٌ ، ولا تقول : إنّ إنّ زيداً قائمٌ ، كما في قول الشاعر(البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٢- ١٣٠ ، همع الهوامع ٢- ١٢٥ ، الأشموني ٢- ٣٤٨ ، أوضح المسالك ١- ٤١٠) :

إنَّ إنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لم يَرَيْنَ من أجارَه قد ضيماً
حتى يكون للتكرار أثره المعنوي وتتم به الفائدة ، وأما ما يجوز إعادته دون إشكال فهي حروف الجواب كنعم ، ولا ، وبلى ، وجير ، كقول جميل بثينة:
لا لا أبوح بحُبِّ بثنةٍ ، إنها أخذت عليّ مَوثِقاً وعُهُوداً
وليس هذا النوع من التكرار موضوع البحث إنما يبحث في تكرار الحروف أو الأدوات النحوية العاملة ، وأثر هذا التكرار على العمل والدلالة ، فلكل أداة نحوية عمل ودلالة معنوية مرتبطة بها .

الأدوات النحوية:

الأداة في اللغة هي الآلة أو الوسيلة ، جاء في لسان العرب : "ألف الأداة واو لأن جمعها أدوات ، ولكل ذي حرفة أداة ، وهي آله التي تقيم حرفته" (ابن منظور ، ١ - ١٠٦) ، وفي الاصطلاح : هي الكلمة التي تربط بين أجزاء الكلام ، وتكون دلالتها في غيرها ، وقد قيل في تعريف الأداة بأنها "ما يستخدمه المتكلم لإحكام دلالة الجملة ، وإتمام إفادتها حتى يطابق الكلام مقتضى الحال ، وللربط بين الأسماء والأفعال والجمل من أجل إنشاء الأسلوب ، ومن ثم تكتسب الأداة معناها من السياق (المتولي ، ٢٠٠١ ، ص ٢٣٢) . فالأدوات أو حروف المعاني مصطلحات استخدمها النحاة قديماً وتضم حروفاً وأسماءً وأفعالاً يقول السيوطي : "وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف" (الإتقان ، ١٩٧٤ ، ١ - ١٩٠) ، تؤدي وظيفة دلالية ونحوية ، ولا يفهم معناها إلا من السياق اللغوي .

وقد اهتم النحاة بدراستها ضمن الأبواب المتعلقة بها من قبيل الربط بين الكلام والعملية ، واعتمدوا على منهجي التنظير والتحليل في تناولهم لموضوع الأدوات ، فبعض المصادر تدرس اللغة دراسة شاملة بدءاً بأقسام الكلام ومروراً بمتعلقاته كالسياق والأداة والعلائق الأخرى ، ففي اعتبار بعضهم أن الأداة : "هي واسطة للجمع بين الاسم والفعل وايصال معنى الاسمية إلى الفعلية أو الفعلية إلى الاسمية ، وهو بيان الوظيفة

النحوية ، كما أن الوقوف في مثل هذه الوظائف الجوهرية في النحو العربي تتطلب تحليلًا دقيقًا وتتبعًا لجزئياته " (مزور، ٢٠٠٧، ص٤٤) .

ونستطيع القول بأنها "روابط تربط أجزاء الجملة بعضها ببعض ، وتدل على مختلف العلاقات الداخلية بينهما" (النحاس، ص٢٤) ، فهي الحرف الذي يقابل الاسم والفعل في تقسيم الكلمة في النحو العربي ، قال سيبويه : " الكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " (سيبويه، ١٩٦٦، ١-١٢) .

وتمثل حروف المعاني الروابط الدقيقة في نظم الكلام ، كما من شأن هذه الحروف في كثير من الأحيان "جلب الحركة أو قطعها (السكون) " (المتولي ، ٢٠٠١، ص٢٣٢) ، فالأدوات النحوية أو حروف المعاني تؤدي وظائف نحوية ومعاني دلالية كما قلنا ، وهي تضم حروفاً وغيرها مما شاكلها في الوظيفة والدلالة/رخان ، ٢٠٠٩، ٢٤، ص٣) .

ويرى الدكتور عبده الراجحي أن استعمال كلمة أداة في دراسة النحو خطأ ؛ لأن اللغة العربية كما حددها النحاة ليس فيها أداة ، إنما "هي اسم وفعل وحرف" (الراجحي، ص١٥) ، وإن كان بعضهم يجعل مصطلح الأداة في مقابل الحرف ، وهو مصطلح مجتلب من تراث فلاسفة اليونان وأهل المنطق ، فقد جعلوا أقسام الكلام ثلاثة سموها "الاسم ، والكلمة ، والأداة" (أنيس، ٢٠٠٣، ص٢٣٨) ، وستحاول هذه الدراسة تتبع الأدوات النحوية العاملة التي قد تتكرر وأثر التكرار على الأداة من حيث الوظيفة والمعنى الدلالي ، ومن هذه الأدوات : (إلا) الاستثنائية - (لا) النافية للجنس - (لا) العاملة عمل ليس - (ما) العاملة عمل ليس ، وأخيراً (لا) الناهية .

(إلا) الاستثنائية :

الاستثناء : "هو الإخراج بالإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً في الحكم السابق " (ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٢-٢، حسن، ١٩٨٠، ٢-٣١٦) ، والأداة (إلا) هي أم الباب لشهرتها وكثرة استعمالها على لسان العرب ، وهي من الأدوات التي تعمل النصب في الاسم (على أصح الأقوال) ، وقبل الحديث على حكم المستثنى (وهو الواقع بعد أداة الاستثناء إلا) مع تكرار إلا ؛ نتعرف على أحكامه دون تكرار :

الأول : وجوب النصب إذا كان الكلام تاماً موجباً سواء أكان المستثنى متقدماً على المستثنى منه أم متأخراً عنه .

الثاني : جواز النصب أو ضبطه على حسب حركة المستثنى منه بدلاً ؛ إذا كان الكلام تاماً غير موجب .

الثالث : أن يعرب ما بعد (إلا) على حسب العوامل قبلها ، بشرط أن يكون الكلام غير تام وغير موجب .

ويسمى في هذه الحالة (أسلوب قصر) وهو إثبات حكم لشيء ونفيه عما عداه ، ومن شروطه أن يكون الكلام غير تام ، وأن يتصدّره نفي أو نهي أو استفهام ، ويسمى (الاستثناء المفرغ) أي أن ما قبل (إلا) تفرّغ للعمل فيما بعدها ، وتقودنا هذه التسمية للحديث عن العامل في المستثنى .

العامل في المستثنى (ينظر الأنباري ١٩٨٠ ، ١ - ٢١٢ ، أبو العرفان ، ٢ - ١٢٥ ، الرضي ، ١٩٩٦ ، ١ - ٢٠٧ ، ابن يعيش ، ٢ - ٧٦ - ٧٧) : تعددت الآراء في الناصب للمستثنى ؛ فقيل (إلا) هي الناصبة واختاره ابن مالك ، وقيل العامل الذي قبلها بواسطتها وقيل فعل محذوف تقديره (أستثني) ، وقيل أن (إلا) مركبة من (إن ولا) ، ثم خففت إن وأدغمت في لا .

وعند حديثنا عن التكرار وأثره على الوظيفة والدلالة نرى أن أقرب الآراء حول العامل ما أشار إليه ابن مالك (ابن مالك ، ١٩٩٠ ، ٢ - ٢١٢ - ٢١٣ ، ابن عقيل ٢٠٠٤ ، ٢ - ٩٣ وما بعدها)؛ من أن (إلا) هي عامل النصب في المستثنى ، بدليل قوله في مطلع الباب :

ما اسْتُثْنِيَ إِلَّا مع تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وبعدَ نَفْيٍ أو كُنْفِي انْتُخِبَ

أي : ينتصب الذي استثنته (إلا) مع تمام الكلام ، وقوله عند الحديث عن تكرار (إلا) :

وألغِ إلّا ذاتَ توكِيدٍ : كلاً تَمَرَّرُ بِهِم إلّا الفَتَى إلّا العَلا

وهي عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل ، فلم تؤثر فيما دخلت عليه شيئاً ، ولم تعد فيه استثناءً مستقلاً .

أما عن تكرار (إلا) فيمكن القول أنه: لا يجوز استثناء شيئين بأداة استثناء واحدة دون عطف أو تكرار أداة الاستثناء؛ لأن تكرار أداة الاستثناء أو العطف يفيد المغايرة في المستثنى إذا تعدد ، فإذا جاء بمعنى واحد لم يلزم التكرار أو العطف .

ولا يخلو تكرار إلا من أحد أمرين:

الأول : أن يُقصد بتكرارها تأكيد الأولى ، يعني لا يُقصد بها إلا مجرد التوكيد لا الاستثناء (لا الإخراج) ، لذا قال ابن مالك في ألفيته (ابن عقيل ٢٠٠٤ ، ٢ - ٩٨) :

وألغِ إلّا ذاتَ توكِيد

من حيث العمل ومن حيث الإخراج لما بعد الأداة ، وليس لها فائدة إلا مجرد التوكيد كالحرف الزائد ، وإن كان الحرف الزائد يعمل ، غير أن (إلا) في هذه الحالة تكون زائدة ملغاة ولا عمل للمكررة فيما بعدها ؛ لأنها لا تفيد الاستثناء ، " ويكون ما بعد الثانية بدلاً مما بعد الأولى ، مما يعني أن العمل لـ (إلا) نفسها ، وإلغاؤها يعني ألا تنصب ، كما أن المعنى لا يتأثر لو حذفت ، نحو : قام القوم إلا محمداً ، إلا أبا بكر ، وهي كنيته ، وشرط هذا التكرار أن يكون الثاني يغني عن الأول ، كما أن أبا بكر يغني عن محمد " (السيوطي ، ٢٠٠٦ ، ٢ - ١٩٨) ، وهو من باب بدل الكل ، فـ (إلا) الأولى

للاستثناء ، أما الثانية فزائدة للتوكيد ، أو قد يكون من بدل البعض ، كما في قولك : ما ضربتُ إلا زيدًا إلا رأسه ، أو بدل الاشتغال ، نحو: ما أعجبنى إلا زيدٌ إلا علمه ، أو بدل الغلط ، نحو: قام القوم إلا زيدًا إلا عمرو ، وكررت (إلا) توكيدًا فقط ، فإن لم يكن يغني عنه عطف بالواو لمباينته للأول ، كقولك : قام القومُ إلا زيدًا و إلا خالدًا ، وأجاز الصيمري طرح حرف العطف ؛ لأن (إلا) قامت مقامه وأن يكون الاسمان مستثنيين من القوم ، و من هذا الاستثناء قول الهذلي (ينظر ابن مالك ١٩٩٠ ، ٢ - ٢٣٥ ، ابن عقيل ، ٢٠٠٤ ، ٢ - ٩٨ ، الخصري ، ٢٠٠٥ ، ١ - ٤٦٧) :

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَالْأَطْلُوعُ الشَّمْسُ ثُمَّ غِيَارُهَا
والأصل : وطلوع الشمس ، وقد اجتمعا في قول الراجز (سيبويه ، ١٩٧٣ ، ٢ - ٣٤١ ، ابن هشام ، ٢٠٠٤ ، ٢ - ٢٧٢ ، المالقي ، ص ٨٩ ، ابن عقيل ، ٢٠٠٤ ، ٢ - ٩٩ الأشموني ، ١٩٩٨ ، ١ - ٢٣٢) :

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَا رَمَلُهُ

الرسيم والرمل: ضربان من السير، والأصل: إلا عمله رسيمه ورملة، ف(رسيمه) بدل من عمله، و(رملة) معطوف على (رسيمه) ، حيث تكررت (إلا) ولم تغد في هذه الحالة غير توكيد الأولى فقد أُلغيت عن العمل ، والتوكيد يعني إثبات الشيء بقوة ، فهو بمعنى التقوية ، ومعنى إلغاؤها أنها لم تغد استثناء كما أنها أُلغيت عن العمل بناء على الخلاف السابق .

إذن لا يُحكم على (إلا) أنها مؤكدة إلا في حالين : في البديل بأنواعه الأربعة ، وفي العطف بالواو خاصة ، ومعنى ذلك أنها لم تغد شيئًا لا من جهة المعنى ولا من جهة الإعراب ، وتكون زائدة للتوكيد فقط ، لأنها لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئًا من حيث المعنى الذي وضعت له وهو الاستثناء أي الإخراج ، والمعلوم أنه ليس في كلام العرب زائد ، وما جاء منه حمل على التوكيد ، فالمقصود بالزيادة هي الزيادة الإعرابية وليس الزيادة اللفظية .

الأمر الثاني: أن يُقصد بـ(إلا) الاستثناء بعد الاستثناء لا مجرد التوكيد ، ولو أسقطت لم يفهم ذلك من الكلام إذ يتكرر الاستثناء والحكم واحد ، فإن أمكن استثناء بعضها من بعض ، ففيه مذاهب (ينظر السيوطي ، ٢٠٠٦ ، ٢ - ١٩٨) :

أحدها : أن الأخير يستثنى من الذي قبله ، والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول ، نحو : له عليّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة ، فالأ سبعة مستثنى من ثمانية ، يبقى واحد يستثنى من تسعة ، وهي من عشرة ، فالأشباع داخلة ، والأوتار خارجة ، فالمقر به اثنان .

الثاني : كل المستثنيات راجعة إلى المستثنى منه الأول ، فإذا قلت : له عليّ مائة إلا عشرة إلا اثنين ، فالمقر به ثمانية وثمانون ، وعلى الأول المقر به اثنان وتسعون .

الثالث : أن الاستثناء الثاني منقطع ، والمقر به أيضا اثنان وتسعون ، والمعنى له عندي مائة إلا عشرة سوى الاثنين التي له عندي . وللاستثناء هنا حالتان :

الحالة الأولى : أن يكون الاستثناء مفرغا ؛ وحكمه أن يشغل العامل الذي سبق إلا بواحد من المستثنيات دون تعيين ، فيعرب بحسب ذلك العامل وينصب ما عداه على الاستثناء ، تقول : ما حضر إلا خالدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا ، ويجوز رفع عمرو أو بكر ونصب ما عداه ، فالخيار للمتكلم ، وفي هذا يقول سيبويه : " وإن شئت قلت : ما أتاني إلا زيدًا إلا عمرو " ، فتجعل الإتيان لعمرو ، ويكون زيد منتصبًا ، ، فأنت في ذا بالخيار " (سيبويه ، ١٩٧٣ ، ٢ - ٣٣٨) ، وفي هذه الحالة ليس لنا القول إلا أن الناصب هو (إلا) ، ولا عامل غيرها ، وهو يؤكد ما أشرنا إليه سابقا ، ولا يجوز في هذه الحالة رفع جميع المستثنيات ، ولا يجوز نصبها أيضا ، وإنما امتنع رفعها للأسباب الآتية :

١- أن المستثنى منه غير موجود ، فبقي الفعل بلا فاعل ، فرفع أحد المستثنيات على أن يكون الفاعل .

٢- لا تُرفع جميع المستثنيات ، لأن المستثنى المرفوع بعد (إلا) يرفع على أحد وجهين :

- أن يُرفع بالفعل فاعلا له ، والفعل لا يرفع أكثر من فاعل .
- أن يُرفع على أنه بدل مما قبله ، وهنا لا يكون بدلًا لأن الثاني غير الأول ، ولا بعضًا له ولا مشتملاً عليه ، كما في قولك : ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرو " .

كما لا يجوز نصبهما جميعاً " لأن الفعل لا ينصب مفعولين من غير فاعل ، فلما امتنع نصبهما معاً ، تعين رفع أحدهما ونصب الآخر ، والاسمان جميعاً مستثنيان " (ابن يعيش ، ٢ - ٩٢) ، ويرى بعضهم أن الذي يلي العامل من هذه الأسماء أولى أن يُفرغ له العامل ؛ وذلك لقربه من العامل ، كما أجاز بعض النحاة رفع الأول على أنه فاعل ، ورفع الثاني على أنه بدل البداء ، فقد جاء في ارتشاف الضرب : " فإذا رفعت الأول جاز فيما بعده الرفع على بدل البداء ، والنصب على الاستثناء " (أبو حيان ، ١٩٩٨ ، ٣ - ١٥٢٣ ، وينظر أبو العرفان ٢ - ١٥٢) .

أمّا إذا رفعت الآخر في قولك : ما جاء إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرٌ ، نصبت ما تقدّم لا يجوز فيما قبله الرفع على أنه بدل البداء ، لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه (أبو حيان ، ١٩٩٨ ، ٣ - ١٥٢٣) ، ويجوز أن ترفع المتوسط : ما قام إلا زيدًا إلا عمروً إلا خالدًا ، ففي هذه الحالة لا يجوز فيما قبله إلا النصب ، ويجوز رفع ما بعده على أنه بدل البداء ، أو نصبه على الاستثناء (أبو حيان ، ٣ - ١٩٩٨ ، ١٥٢٣) .

أما عن أيّ المستثنيات يعمل فيه العامل ؛ فلمعنى أثر هام في تحديده ، لأن " نية المتكلم وقصده وتواصله بالسامع والسامعين وغير ذلك من الظروف والقرائن التي يخضع لها النص ؛ تتحكم في تحديد الذي فرغ له ، وما لم يُفرغ له ، على أن المتكلم

يخضع لسلطان المعنى الذي يُؤثر في الحركة الإعرابية وانحرافها" (الحموز ، ٢٠١٣، ص٥٣) .

الحالة الثانية : أن يكون الاستثناء غير مفرغ ، وفي هذه الحالة :

- إن تقدمت المستثنيات على المستثنى منه ؛ وجب نصبها جميعا سواء كان الكلام موجبا أو غير موجب نحو: نجح إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا الطلاب، ما نجح إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا الطلاب، فكلها منصوبات على الاستثناء ، وزعم ابن السيد أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه :
- النصب على الاستثناء .
- النصب على الحال .
- جعل الأول حالا ، ونصب باقي المستثنيات .
- نصب الأول على الاستثناء ، ونصب الباقي على الحال .
- وسبب نصبها على الحال " لأنها لو تأخرت ؛ لجاز كونها صفات ، لأن (إلا) يوصف بها ، فإذا تقدمت نصبت على الحال " (السيوطي، ٢٠٠٦، ٢ - ١٩٩) .
- أما إذا تأخرت عنه فلا يخلو من أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب ، فإن كان الكلام موجبا وجب نصبها جميع، نحو: قام الأطفال إلا أحمد إلا أسامة إلا فاطمة ، وجوز الأبيدي في هذا الاستثناء أوجه (السيوطي، ٢٠٠٦، ٢ - ١٩٩) :
- نصب الجميع على الاستثناء كما قاله النحويون .
- رفع الجميع على الصفة .
- رفع أحدهما على الصفة ونصب الباقي على الاستثناء .
- وإن كان غير موجب عومل أحدهما بما كان يُعامل به لو لم تتكرر إلا ، فُيعربُ بدلا مما قبله وهو المختار ، أو يُنصب على الاستثناء ، ويجب نصب ما عداه ، نحو: ما ذهب إلا زيد إلا عليا إلا خالدًا ، فُيرفع (زيد) على البدلية ، ويجوز نصبه على الاستثناء ، ويُنصب علي وخالد وجوبا على الاستثناء ، " وأجاز الأبيدي في المنفي الرفع على البديل ، والنصب على الاستثناء فيها ، والرفع على النعت ، ورفع أحدهما على البديل أو النعت ، ونصب الباقي على الاستثناء " (أبو حيان ، ١٩٩٨ ، ٣ - ١٥٢٤) .

ويمكن أن يكون من هذا النوع قوله تعالى: (قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ * إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا امْرَأَتُهُ قَدَرْنَا لَمْ لِلْعَابِرِينَ) (قرآن كريم ، سورة الحجر ٦٠) ، يقول العكبري (الأنباري ، ١٩٨٠ ، ١ - ٩٩) : في قوله (إلا امرأته) وجهان :

أحدهما: هو مستثنى من آل لوط ، من باب الاستثناء من الاستثناء ، والتقدير : أهلكنا قوم لوط إلا آله إلا امرأته .

الثاني : أن يكون مستثنى من ضمير المفعول في " منجوههم " ، فهو ليس من باب الاستثناء من الاستثناء وقال : استثنيت المرأة من الناجين وأصل الكلام : أهلكنا قوم لوط إلا آل لوط نجبتهم إلا امرأته ، وهو الذي اختاره الزمخشري ولم يجرؤ أبو حيان على مخالفته على كثرتة .

على أن الدكتور الفاضل (فاضل السامرائي) استدرك على النحويين تكرار إلا لغير تأكيد وإنما الغرض استثناء جديد بحيث لو حذف لم يفهم الاستثناء الجديد ، فما جاء بعد (إلا) الثانية يكون معطوفاً من غير تكرارها لغرض الإيجاز البلاغي ، يقول: " وهذه النماذج النحوية لا يمكن أن تكون في لغة فصيحة بليغة تميل إلى الإيجاز الذي هو حد البلاغة ، ألا ترى أن الإيجاز يقتضي أن يقال : قام القومُ إلا زيدا وعمرا وبكرا ، وليس من الإيجاز الذي تتطلبه البلاغة أن يقال : قام القومُ إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا ، ومن أغنانا من التعليق على هذه النماذج المفتعلة لو أن النحاة أتوا بشاهدٍ فصيحٍ مليحٍ يؤيدون به هذه القواعد " (السامرائي، ١٩٩٧، ص ١٠٩) ، وإن كان قول العكبري يناقض رأي الأستاذ الفاضل ؛ فالاستثناء في الآية من قبيل تكرار (إلا) لغير تأكيد على أحد وجهي الإعراب.

وخلاصة القول : إنَّ تكرار الأداة (إلا) لا يعني إلغائها دائما ، فقد تلغى وتكون حينئذ زائدة مهملة دالة على التوكيد ، وقد لا تلغى بل تكون عاملة دالة على الاستثناء ، فلم يؤثر التكرار على العمل والدلالة .

لا النافية للجنس :

تدخل على الجملة الاسمية ، وتعمل عمل إنَّ (من الأدوات التي تعمل عملين) ، فتتصب الاسم إن لم يكن مفردا ، وترفع الخبر ، فإن كان الاسم مفردا بني على ما ينصب به ، وهي تنفي مضمون الخبر عن جميع أفراد جنسها على سبيل التنصيص وتسمى حينئذ تبرئة (ابن هشام ، ١ - ٢٣٧) ، فهي لتوكيد النفي و لا فرق في عملها سواء تكررت أو كانت مفردة ، وعملها مع التكرار جائز ، وعملها مفردة (بدون تكرار) واجب ، ولا تعمل إلا بشروط ذكرها النحاة :

الأول : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، يقول سيبويه : "واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب ، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا " (سيبويه ، ١٩٧٣ ، ٢ - ٢٩٧) ، وإذا دخلت على معرفة بطل عملها ويلزم تكرارها . ومعنى ذلك أنها تلغى إذا كانت مكررة وداخلة على معرفة .

الثاني : أن لا يدخل عليها جار ، فإن دخل عليها بطل عملها ، و لا يجب تكرارها ، " لأن دخول الباء يمنع التركيب نحو : جئت بلا زاد " (السليبي ، ١٩٨٦ ، ١ - ٣٨٢) .

الثالث : أن تكون نافية للجنس نصا ، وهي التي قصد بها التنصيص والعموم على استغراق الجنس كله ، فإن لم يقصد بها العموم ، فتلغى تارة ، وقد تعمل عمل ليس .

الرابع : ألا يُفصل بينها وبين اسمها ، ولو فُصِّل بطل عملها ، " ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة " (السليلي ، ١٩٨٦ ، ١ - ٣٨٢) ، ويرى ابن يعيش أن بطلان عمل " لا " إذا فُصِّل بينها وبين اسمها سببه " أن الاسم لا يفصل بين بعضه وبين بعض ، ولا يجوز أن ينصب بها مع الفصل ، لأن (لا) لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها ، وإذا لم يجز إعمالها مع الفصل تعين أن يُرفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولزم تكريرها " (ابن يعيش ، ٢ - ١١١).

ويقول أبو حيان : " أجاز المبرد وابن كيسان إذا فصل بين (لا) والاسم ، أو جاء بعدها معرفة ألا تكرر ، وذلك في السعة ، ولا يختص ذلك بالضرورة ... وما ذهب إليه المبرد ساقط إذ لا سماع يعضده ، ولا يحفظ من كلامهم " (الأندلسي ، ١٩٩٨ ، ٥ - ٢٨٤) ، واستدل المبرد على مذهبه بقول الشاعر (البيت بلا نسبة في : الأندلسي ، ١٩٩٨ ، ٥ - ٢٨٢ ، الأشموني ، ١٩٩٨ ، ١ - ٢٩٣ ، السيوطي ، ٢٠٠٦ ، ١ - ٤٧٣) :
أشَاء ما شئتُ حتَّى ما أزالُ لِمَا لا أنتِ شائِئَةٌ مِن شائِنَا شَانِي
حيث يرى المبرد أن (لا) دخلت على معرفة ولم تكرر ، وذكر السيوطي أن ما ورد عن العرب من غير تكرار (لا) فإنه يحمل على الضرورة عند الجمهور ، أما إذا كان مدخولها في معنى الفعل فلا تكرر ، نحو : لا نولك أن تفعل ، لأنه ضمن معنى : لا ينبغي لك ، وكذلك : لا بك السوء ، لأنه في معنى : لا يسوءك الله ، لأنها لا تكرر مع الفعل المضارع (السيوطي ، ٢٠٠٦ ، ١ - ٤٧٤) .

والمشهور في هذه المسألة هو أنه إذا فُصِّل بين (لا) واسمها بفواصل ، أو دخلت على معرفة فإنها لا تعمل ، ومذهب سيبويه والجمهور لزوم تكرارها ، وقال الزمخشري في قوله تعالى : (لا ذلولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلا تُسْقِي الْحَرثَ) : " و(لا) الأولى للنفي ، والثانية مزيدة لتوكيد النفي ، لأن المعنى لا ذلول تثير وتسقي ، على أن الفعلين صفتان لذلول ، كأنه قيل لا ذلول مثيرة وساقية " (الزمخشري ، ٢٠٠٥ ، ١ - ٨١ - ٨٢) ، ويرى أبو حيان : " أن ما ذهب إليه ليس بشيء ؛ لأن قوله لا ذلول صفة منفية بلا ، وإذا كان الوصف قد نفي بـ (لا) لزم تكرار لا النافية لما دخلت عليه ، كما في قوله تعالى : (ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ لا ظَلِيلٍ وَلا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ) (قرآن كريم ، سورة المرسلات ٣ - ٣١) ، (وَظُلٌّ مِنْ يَحْمُومٍ لا بَارِدٍ وَلا كَرِيمٍ) (سورة الواقعة ٤٣) ، (لا قَارِضٌ وَلا بَكْرٌ) (سورة البقرة ٦٨) ، و لا يجوز أن تأتي بغير تكرار ؛ لأن المستفاد منها النفي إلا إن ورد في ضرورة الشعر " (الأندلسي ، ٢٠٠٧ ، ١ - ٤٢٠) .

ويلزم تكرارها اختياراً إذا وليها مفرد منفي بها خبراً أو نعتاً أو حالاً نحو : زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، ومررتُ برجلٍ لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، ونظرتُ إليه لا قائماً ولا قاعداً ، أما في قول الشاعر (البيت للضحَّاك بن هنام ، ينظر : الأشموني ، ١٩٩٨ ، ١ - ١٥٤ ، ابن يعيش ، ٢ - ١١٢ ، السيوطي ، ٢٠٠٦ ، ١ - ٤٧٤) :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَنَّا خُلِقْتَ لَغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ
فِيُعْزَى للضرورة ، حيث دخلت (لا) على المبتدأ ولم تتكرر ، كما تكرر في الماضي
لفظاً ومعنى نحو : زَيْدٌ لَا قَامَ وَلَا قَعَدَ ، ويمتنع تكرارها في المضارع ، نحو : زَيْدٌ لَا
يَقُومُ ، وعلى كُلِّ حال فإن (لا) مهملة زائدة للتوكيد ، و لا تعمل فيما بعدها .
أما تكرارها في نحو قولك (لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) فتأتي على عدة أوجه (ابن يعيش
، ٢ - ١١٢ وما بعدها ، ابن مالك ، ١٩٩٠ ، ١ - ٤٩٢ ، ابن عقيل ، ٢٠٠٤ ، ٢ - ٦ ،
الخصري ، ٢٠٠٥ ، ٣٢٣) :

- ١- إذا بُني اسم (لا) الأولى على الفتح ؛ أي كانت عاملة عمل (إنَّ) ، جاز في اسم (لا)
الثانية ثلاثة أوجه : الفتح والرفع والنصب :
- الفتح على أن لا الثانية عاملة عمل إنَّ ، والواو عطفت مفرد على مفرد ، نحو : لا
حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .
- الرفع على أن لا زائدة مهملة ، ويكون ما بعدها معطوفاً على محل لا مع اسمها لأن
محلها الرفع بالابتداء ، أو على أنها زائدة وما بعدها مبتدأ ، أو أنها عاملة عمل
ليس ، نحو : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .
- النصب وتكون لا زائدة مهملة وما بعدها معطوف على محل اسم لا ؛ لأنه في محل
نصب ، نحو : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، كما في قول الشاعر (البيت لأنس بن
مرداس ، ابن عقيل ٢٠٠٤ ، ٢ - ٦) :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

نصب (خُلَّةً) على تقدير أن (لا) زائدة للتأكيد وما بعدها معطوف على محل
اسم لا ، وذهب يونس بن حبيب : أن (خُلَّةً) مبني على الفتح في محل نصب
ونونه للضرورة ، وتكون (لا) عنده عاملة عمل (إنَّ) وخبرها محذوف دلٌّ
عليه خبر الأولى ، وذهب الزمخشري أبعد من ذلك ، وجعل (خُلَّةً) منصوب
بفعل مضمر ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة ، ويلزم عليه عطف
الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، وهو أضعف الآراء (ابن يعيش ، ٢ -
١٠١) .

- ٢- إذا رُفِعَ الاسم الأول جاز في الاسم الثاني البناء على الفتح أو الرفع ، ولا يجوز
النصب هنا :

- البناء على أن لا الثانية عاملة عمل إنَّ ، نحو : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وكقول
الشاعر (البيت لأمية بن أبي الصلت ، ابن عقيل ، ٢٠٠٤ ، ٢ - ٧) :

فَلَا لَغَوٌ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

حيث ألغى (لا) الأولى ، أو أعملها عمل ليس ، وأعمل الثانية عمل (إنَّ) .

- الرفع بالابتداء ، أو بالعطف على اسم لا العاملة عمل ليس ، أو تكون الثانية عاملة عمل ليس ، والواو حرف عطف جملة على جملة ، نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله .
- ٣- إذا كان الاسم الأول بعد لا منصوباً جاز في الاسم الثاني الرفع والنصب والبناء ، نحو : لا غلام رجل ولا امرأة ، ولا امرأة ، ولا امرأة .
- ومنه قوله تعالى: (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ) (قرآن كريم ، سورة إبراهيم ٣١) ، فُرِئ (لا بيع فيه ولا خلال) ، بالفتح من غير تنوين ، ونسبها أبو حيان لابن كثير ويعقوب وأبي عمرو ، وبالرفع والتنوين ونسبها للباقيين (لأندلسي ، ٢٠٠٧ ، ٢ - ٢٨٦) ، وكذلك في قوله تعالى: (يَنْتَازِعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْتِي) (قرآن كريم ، سورة الطور ٢٣) ، وفي قوله تعالى : (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ) (قرآن كريم ، سورة البقرة ٢٥٤) ، أما قوله تعالى: (فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ) (سورة البقرة ١٩٧) ، فقد ورد في هذه الآية أربع قراءات :
- رفع الثلاثة مع التنوين ونسبت لأبي جعفر عن عاصم (السمين الحلبي ، ١ - ٤٩٠) ، على أن (لا) ملغاة وما بعدها رفع بالابتداء ، وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم النفي عليها ، و(في الحج) خبر المبتدأ الثالث ، وحذف خبر الأول والثاني لدلالة الثالث عليه ، أو خبر عن الثلاثة ، قال العكبري: (وتقرأ بالرفع فيهن على أن تكون (لا) غير عاملة ، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبر) (العكبري ، ٢٠٠٥ ، ١ - ١٣٢ ، ويُنظر الأندلسي ، ٢٠٠٧ ، ٢ - ٩٦) ، ويجوز أن تكون (لا) عاملة عمل ليس ؛ فيكون (في الحج) في موضع نصب ، ويرى الأخفش أن رفعها مع التنوين في بعض كلام العرب ، وهي جواب لقوله : هل فيه رفث أو فسوق ، فرفعت الأسماء بالابتداء وجعل لها خبر أو هو (في الحج) (الأخفش ، ١٩٨٥ ، ١ - ١٧٦) . على أن أعمالها عمل ليس ضعيف لم يقم عليه دليل ، إذ لم يوجد إعمال لـ(لا) في القرآن الكريم بشكل صريح ، إنما هو مقتصر على الشعر (السمين الحلبي ، ١ - ٤٩٠) .
- القراءة الثانية بالفتح ، وهي قراءة الكوفيين ونافع ، وتكون (لا) نافية للجنس ، (رفث - فسوق - جدال) اسمها في موضع نصب ، و(في الحج) خبر لا مع اسمها على مذهب سيبويه ، أو في موضع رفع خبر لا على رأي الأخفش (الأخفش ، ١٩٨٥ ، ١ - ١٧٤ ، الأندلسي ، ٢٠٠٧ ، ٢ - ٩٧) ، وتكون (لا) مكررة للتوكيد في المعنى ويجوز أن تكون (لا) المكررة مستأنفة (العكبري ، ٢٠٠٥ ، ١ - ١٣١) .
- وحمل الأخفش والزمخشري قراءة الرفع والتنوين على معنى النهي كأنه قيل : فلا يكون رفثٌ و لا فسوقٌ ، والفتح على معنى الإخبار بانتفاء الجدال ، كأنه قيل : ولا شك ولا خلاف في الحج (الأخفش ، ١٩٨٥ ، ١ - ١٧٦ ، الزمخشري ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢٠) .

القراءة الثالثة نصب الثلاثة مع التنوين وبها قرأ أبو رجاء العطاردي (الأندلسي، ٢٠٠٧، ٢- ٩٦) ، فعلى المصدر بأفعال مقدرة من لفظها والتقدير فلا يرفث رفثاً ولا يفسق فسوقاً ولا يجادل جدالاً ، فلا عمل لـ(لا) فيما بعدها (السمين الحلبي ، ١- ٤٩١) .

أما القراءة الرابعة تنوين (رفث وفسوق) ورفعهما ، وفتح (جدال) من غير تنوين ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمر (الأندلسي ، ٢٠٠٧، ٢- ٩٦) ، فعلى الرفع على الابتداء ، وعلى مذهب سيبويه أن المفتوح مع لا في موضع رفع على الابتداء ، ويكون (في الحج) خبراً عن الجميع .

ويمكن القول : إن إعمال (لا) النافية للجنس مع التكرار جائز ، ويلزم تكرارها ويبطل عملها إذا فصل بينها وبين اسمها ، أو جاء بعدها معرفة ، وما ورد خلاف هذا يحمل على الضرورة ، كما يلزم تكرارها اختياراً وتكون مهملة زائدة للتوكيد ؛ إذا وليها مفرد منفي بها خبراً أو نعتاً أو حالاً أو دخلت على الماضي .

(لا) العاملة عمل ليس :

(لا) العاملة عمل ليس ، وتعرف بلا الحجازية وهي لنفي الوحدة ، مع احتمال أن تكون نافية للجنس ، والقرينة تعين أحدهما (الغلابيني ، ٢- ٢٩٥) ، ومذهب تميم إهمالها ، وإن كان عملها عمل ليس قليلاً جداً ، ويرى أبو حيان أنه " يمكن النزاع في صحته ، وإن صحَّ فيمكن النزاع في اقتباسه " (الأندلسي ، ١- ٣٢٢) ، كما ذكر أنه " لم يُصرح أحدٌ بأن إعمال (لا) عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب (المُغرب) ناصر المطرزي ، فإنه قال فيه : بنو تميم لا يعملونها ، وغيرهم يُعملها ، وفي كلام الزمخشري : أهل الحجاز يُعملونها دون طيئ " (السيوطي، ٢٠٠٦، ١- ٣٩٨) ، (فهي من الأدوات التي تعمل عملين)، ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط :

الأول : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، نحو: لا رجلٌ مسافراً، وكقول الشاعر (البيت بلا نسبة في ابن هشام ، ٢٠٠٤، ١- ٣٨٩ ، المرادي ، ١٩٩٢ ، ص ٢٩٢ ، السيوطي ، ٢٠٠٦، ١- ١٢٥) :

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَ لَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

وذكر ابن الشجري أنها أعملت في المعرفة وأنشد للناطقة الجعدي (المرادي ، ١٩٩٢ ، ص ٢٩٣ ، ابن هشام ، المغني ، ١- ٢٤٠ ، السيوطي ، ١- ١٢٥) :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاعِيًا سِوَاهَا وَ لَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا

أما عند جمهور النحاة فإنها إذا دخلت على جملة اسمية صدرها معرفة أعملت ، ويلزم تكرارها ، يقول ابن مالك : "إذا انفصل مصحوب لا ، أو كان معرفة بطل العمل بإجماع ، ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة ، خلافاً للمبرد وابن كيسان " (ابن مالك ، ١٩٩٠، ١- ٤٤٥) ، ومعنى ذلك أن (لا) إذا تكررت لا تعمل .

الثاني : ألا يتقدم خبرها على اسمها فلا يجوز : لا رجلا مسافر.
الثالث : ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، نحو : لا في الدار أحدٌ موجودا.

الرابع : ويمكن أن نضيف شرطا رابعا ، وهو عدم تكرار (لا) ، فإن تكررت بطل عملها ، فـ (لا) إذا أهملت فالأحسن أن تُكرر ، كقوله تعالى: (لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنُونَ) (قرآن كريم ، سورة البقرة ٣٨) ، وهي قراءة الجمهور فقوله (خوفٌ) مرفوع بالابتداء ، ووجه رفعه للتعاقل مع قوله: (ولا هم يحزنون) ، إذ تكون (لا) قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ ولم تعمل فيهما ، والبعض يعملها عمل ليس .

وذهب بعضهم إلى أن الأولى إهمالها ، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبر ، ولذا يكثر إهمالها ويكثر تكرارها (المخزومي ، ١٩٨٦ ، ص ٢٥٠-٢٥١) ، وعلى هذا فـ (لا) النافية غير العاملة ، لا تختص بالدخول على الأسماء ولا على الأفعال ، ويشترط في هذه الحالة تكرارها ، فقد تكون نافية للماضي ، كقوله تعالى: (فلا صدقٌ ولا صلًى) ، فإن لم تتكرر خرجت من النفي إلى الدعاء ، وعدم تكرار (لا) مع النكرات كما كان مع المعارف دالٌّ على أنها عاملة عمل ليس (ابن هشام ، المغني ، ص ٢٤٣) .

(ما) العاملة عمل ليس:

كذلك (ما) الداخلة على الجملة الاسمية فمهملة عند بني تميم ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، وتعمل عمل ليس عند الحجازيين ؛ لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق ، فينصبون بها الاسم ويرفعون الخبر ، كما في قوله تعالى: (ما هذا بشراً) (قرآن كريم ، سورة يوسف ٣١) ، ولا تعمل عندهم إلا بشروط (ابن هشام ، ٢٠٠٤ ، ١ - ١٩٥ ، ابن عقيل ، ٢٠٠٤ ، ١ - ١٤٠ - ١٤١) :

الأول: ألا يُزاد بعدها (إن) ، فإن زيدت بطل عملها نحو : ما إن زيدٌ قائمٌ.

الثاني : ألا ينتقض النفي بإلا ، كقوله تعالى: (ما أنتم إلا بشرٌ مثُلنا) .

الثالث : ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف و لا جار ومجرور ، نحو : ما قائمٌ زيدٌ .

الرابع : ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف و لا جار ومجرور ، نحو : ما طعامك زيدٌ أكلٌ .

الخامس : ألا تتكرر فإن تكررت بطل عملها ، نحو : ما ما زيد قائم ، وقيل هي كافة (السيوطي ، ٢٠٠٦ ، ١ - ٣٩١) ، وأجاز الفارسي و جماعة من الكوفيين النصب بها (ابن مالك ، ١٩٩٠ ، ١ - ٣٨٨ ، السيوطي ، ٢٠٠٦ ، ١ - ٣٩١ ، الأندلسي ، ١٩٩٨ ، ٣ - ١٢٠١) ، كقوله (الرجز بلا نسبة ينظر : المرادي ، ١٩٩٢ ، ص ٣٢٨ ، الأشموني ، ١٩٩٨ ، ٢ - ٤١٠ ، السيوطي ، ٢٠٠٦ ، ١ - ٣٢٩) :

لا يُنْسِكُ الأَسَى تَأْسِيًّا فَمَا ماً من جِمامٍ أحدٌ مُعْتَصِماً

فكرّر (ما) النافية توكيدا وأبقى عملها على مذهب الكوفيين ، و(أحد) اسمها ، و(مستعصماً) خبرها ، والجار والمجرور (من حمام) متعلق بمستعصم ، والتقدير: ما أحد مستعصماً من الحمام ، وقيل البيت شاذ ، أو مؤول ، أي : فما يجدي الحزن ، ثم ابتدأ " ما " فليست مؤكدة .

ويمكن القول: أن (ما) إذا تكررت فتكون الثانية : إما نافية لنفي الأولى ، ويصير الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ووجب إهمالهما جميعاً ، أو تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى ، وفي هذه الحالة جاز الإعمال والإهمال ، كما في قول الراجز السابق ، وقد تكون (ما) الثانية زائدة وحينئذ وجب إهمال الأولى عند من يهمل ما إذا اقترنت بها (إن) الزائدة .

ويحمل كلام من أجاز إعمال (ما) إذا تكررت على أنه اعتبرها لتأكيد النفي ، فمعنى النفي باق وكذا العمل ، مع أن التأكيد عادة ما يرتبط بالزيادة ، ومن أبطل العمل فما الثانية نافية لنفي الأولى والمعنى إثبات ، وينتفي العمل والمعنى معا .

تكرار (لا) الناهية :

من الأدوات التي تعمل عملاً واحداً وهو جزم الفعل المضارع ، ليس لنا في تكرار (لا) الناهية الجازمة إلا ما ذكره ابن الملقن: من أن (لا) الناهية قد يُنهى بها عن عدة أمور ، وقد يُنهى بها عن شيء بعينه ، من ذلك ما مثّل به سيبويه والنحاة في قولهم : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) (سيبويه ، ١٩٧٣ ، ٣- ٤٢) ، عندما أرادوا النهي عن الجمع بين اللبن والسمك ، ولو أنهم أرادوا النهي عن أكل السمك على كل حال ، أو شرب اللبن على كل حال لقالوا : (لا تأكل السمك و لا تشرب اللبن) .

وفي قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ ، وَ لَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ) (قرآن كريم ، سورة الحجرات ١١) ، أي : لا يسخر قوم من قوم ، و يسخر نساء من نساء ، فعند تكرار (لا) الناهية ما حكم الفعل الواقع بعدها ؟ .

للنحاة أقوال في جواز حذف الفعل المجزوم بها : فمنهم من يجيز الحذف إذا دلّ عليه دليل ، ومنهم من يكتفي بالمسموع عن العرب ، ومنهم من يمنع حذف المجزوم بلا الناهية (الأندلسي ، ١٩٩٨ ، ٤ - ١٨٥٨ ، الهويل ، ١٤٣٨ هـ ، ص ١٦٠) .

خلاصة القول :

١- إن تكرار الأدوات النحوية لا يعني دائماً إلغائها عن العمل ؛ ف(إلا) عند تكرارها قد تهمل وتكون زائدة ، دالة على التوكيد ، وقد تتكرر وتكون عاملة ، وتفيد الاستثناء .

٢- ويجوز في (لا) النافية للجنس أن تعمل مع التكرار ، ويبطل عملها ويلزم تكرارها إذا فصل بينها وبين اسمها ، أو جاء بعدها معرفة ، أو وليها مفرد منفي بها خبراً أو نعتاً أو حالاً أو دخلت على ماضٍ .

- ٣- أما (لا) العاملة عمل ليس ، فإعمالها عمل ليس قليل جدا ، لذا يكثر إهمالها ويكثر تكرارها ، وإذا أعملت فلا تعمل في معرفة ، وإلا تهمل ويلزم تكرارها ، ويترتب على إهمالها عدم اختصاصها ، فتدخل على الأسماء والأفعال ، وفي حالة عدم تكرارها تخرج من النفي إلى الدعاء.
- ٤- وتهمل(ما) النافية الحجازية إذا تكررت وتكون زائدة ، إذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى ، ويجوز إعمالها أو إهمالها ، إذا كانت الثانية مؤكدة لنفي الأولى .
- ٥- وأجازوا حذف الفعل المجزوم بلا الناهية إذا تكررت ودلّ عليه دليل ، ومن النحاة من يكتفي بالمسموع ، ومنهم من يمنع حذف المجزوم بها.

المصادر والمراجع :

- ١- ابن الأثير، ضياء الدين (نصر الله بن محمد ت ٦٣٧هـ)، "المثل السائر " تحقيق : أحمد الحوفي ، بدوي طبانة ، دار نهضة مصر ، القاهرة / الفحالة .
- ٢- ابن عقيل ،(عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني ت ٧٦٩ هـ)،(٢٠٠٤م) ،"شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك " ،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة .
- ٣- ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله ت ٦٧٢)،(١٩٩٠م)، " شرح التسهيل"، ط١، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد ،الدكتور محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة ، القاهرة .
- ٤- ابن معصوم (علي بن السيد بن أحمد المعصوم الدشتكي) ،(١٩٦٩م) " أنوار الربيع في أنواع البديع" ، تحقيق : شاكر هادي شكر ، ط١، مطبعة النعمان ، النجف ،العراق.
- ٥- ابن منظور ،" لسان العرب "دار الحديث ، القاهرة .
- ٦- ابن هشام (جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف ت ٧٦١ هـ) ، " المغني" ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الشام للتراث .

- ابن هشام، (٢٠٠٤م)، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، دار الطلائع، القاهرة.
- ٧- ابن يعيش (موفق الدين بن يعيش ت ٦٤٣هـ)، "شرح المفصل"، مكتبة المتنبى، القاهرة.
- ٨- أبو العرفان، محمد بن علي الصبان، "حاشية الصبان على الأشموني"، تحقيق: عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- ٩- الأخفش (سعيد بن مسعدة البلخي)، (١٩٨٥م)، "معاني القرآن"، ط١، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب.
- ١٠- الأزهرى (نور الدين خالد بن عبد الله ت ٩٠٥هـ)، "شرح التصريح على التوضيح"، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- ١١- الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى ت ٩٢٩هـ) (١٩٩٨م)، "شرح الأشموني"، ط١، تقديم: حسن محمد، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ١٢- الأنباري، (أبو البركات ت ٥٧٧هـ)، (١٩٨٠م)، "البيان في إعراب غريب القرآن"، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ١٣- الأنباري، (٢٠٠٢م)، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ط١، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، مصر.
- ١٤- الأندلسي، أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي ت ٧٤٥هـ)، (١٩٩٨م)، "التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"، ط١، تحقيق: حسن هندأوي، دار القلم، دمشق.
- ١٥- الأندلسي، (١٩٩٨م) "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، ط١، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر.
- ١٦- الأندلسي، (٢٠٠٧م)، "البحر المحيط"، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، العلمية، بيروت، لبنان.
- ١٧- أنيس، إبراهيم، (٢٠٠٣م)، "من أسرار اللغة"، ط٨، مكتبة الأنجلو المصرية.
- ١٨- الجرجاني، علي بن محمد علي الزين، (٢٠٠٧م)، "التعريفات"، ط١، تحقيق: نصر الدين تونس، شركة القدس للتصوير، القاهرة.
- ١٩- حسن، عباس، (١٩٨٠م)، "النحو الوافي"، دار المعارف، مصر.

- ٢٠- الحموز، عبد الفتاح، (٢٠١٣م) أسلوب الاستثناء والمعنى والمحورية، ط ١، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن.
- ٢١- خان، محمد، "الأدوات النحوية، بُنيته ووظيفته"، (٢٠٠٩م) مجلة الآداب واللغات الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، العدد الثاني.
- ٢٢- الخضري، محمد بن مصطفى، (٢٠٠٥م)، "حاشية الخضري على شرح ابن عقيل"، ط ٢، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٢٣- الراجحي، عبده، (١٩٨٨م)، "التطبيق النحوي"، ط ١، دار النهضة العربية، بيروت.
- ٢٤- الرضي (رضي الدين محمد بن الحسن الاسترياذي ت ٦٨٦هـ)، (١٩٩٦م)، "شرح الرضي على الكافية"، ط ٢، تصحيح وتعليق: حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.
- ٢٥- الزمخشري، (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨ هـ)، (٢٠٠٤م)، "المفصل في علم العربية"، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار دمشق،
- ٢٦- الزمخشري، (٢٠٠٥م)، "الكشاف"، ط ٢، تخريج: خليل مؤمن شيحا، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٧- السامرائي، إبراهيم، (١٩٩٧م)، "النحو العربي نقد وبناء"، ط ١، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٢٨- السليبي، أبو عبد الله محمد بن عيسى، (١٩٨٦م)، "شفاء العليل في إيضاح التسهيل"، ط ١، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية.
- ٢٩- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، (١٩٧٣م)، " الكتاب"، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب.
- ٣٠- السمين الحلبي (أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم ت ٩٥٦هـ)، "الدر المصون"، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ٣١- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ)، (١٩٧٤م)، "الإتقان في علوم القرآن"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- ٣٢- السيوطي، (٢٠٠٦م)، "مجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، ط٢، تحقيق : أحمد شمس الدين، دار الكتب العربية .
- ٣٣- العكبري، أبو البقاء (عبد الله بن الحسين ت ٦١٦ هـ)، (٢٠٠٥م) "التبيان في إعراب القرآن"، دار الفكر طباعة والنشر ، بيروت ، لبنان.
- ٣٤- الغلاييني، مصطفى بن محمد، (١٩٩٣م) ، "جامع الدروس العربية"، ط٢٨ ، المكتبة العصرية ، بيروت.
- ٣٥- المالقي (أحمد بن عبد النور ت ٧٠٢ هـ)، "رصف المباني في شرح حروف المعاني"، تحقيق : أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- ٣٦- المتولي ، صبري ، (٢٠٠١م)، "في علم النحو العربي"، رؤية جديدة وعرض نقدي ، صبري المتولي ، دار الغريب .
- ٣٧- المخزومي ، مهدي ، (١٩٨٦م)، "في النحو العربي نقد وتوجيه"، ط٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان .
- ٣٨- المرادي ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله ت ٧٤٩ هـ ، (١٩٩٢م) "الجنى الداني"، ط١، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، و الأستاذ : محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ٣٩- مزور، دليلة ، "الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة"، (٢٠٠٧-٢٠٠٨م) دراسة تحليلية نقدية، إشراف : محمد خان ، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية رسالة ، جامعة محمد خيضر (مخطوط) ، بسكرة ، الجزائر .
- ٤٠- النحاس، مصطفى، (١٩٨٦م)، "دراسات في الأدوات النحوية"، ط٢، الدكتور : مصطفى النحاس ، الكويت .
- ٤١- الهويل ، داود بن سليمان ، (١٤٣٨ هـ)، "المسائل النحوية في" التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملتن "جمعا وعرضا دراسة الدكتور : داود بن سليمان الهويل ، رسالة ماجستير جامعة القصيم ، السعودية .